

الكتيبة الأمنية في القلمون.. شرطة منظمة تولد من رحم الفصائل

beta.alkhaleejonline.net/ سياسة/الكتيبة-الأمنية-في-القلمون-شرطة-منظمة-تولد-من-رحم-الفصائل



تضاعف اهتمام ثوار منطقة القلمون الشرقي، بريف دمشق الشمالي، بالجانب الأمني الداخلي مؤخراً بصورة كبيرة، رغم انشغالهم الدائم بالقتال على جبهتين؛ قوات الأسد وتنظيم الدولة.

وأصبح الاهتمام بالجانب الأمني الداخلي ضرورة ملحة بعد الخروق الأمنية الأخيرة في صفوف الثوار وداخل المدن المحررة، لتتمخض مساعيهم مجتمعة عن تشكيل الكتيبة 582 حراسة، كأول كتيبة تختص بالقضايا الأمنية الداخلية وفض الخلافات المدنية والعسكرية في مدينتي الرحيبة والضمير، والتي باشرت مهامها بالفعل قبل أسابيع.

واعتبرت الكتيبة 582 حراسة بمثابة بديل عن مخافر الشرطة والمراكز الأمنية التابعة للنظام السوري، والتي اختفت مباشرة بعد تحرير البلدات الرئيسية في القلمون الشرقي كالرحيبة والضمير وجيرود، لتحل محلها في المكان والمهام داخل المدن، لترعى هموم المدنيين ومشاكلهم، وتحمي أملاكهم ومصالحهم، حسب تصريحات مسؤولين في الفصائل الثورية لـ"الخليج أونلاين".

ويقول الإعلامي القلموني، مروان القاضي، إن فكرة الكتيبة الأمنية كانت مطلباً مشتركاً من كافة الفصائل منذ أكثر من عامين بعد كثرة الخروق الأمنية، وتكرر انفجار السيارات المفخخة والاعتقالات للثوار داخل المدن، لتتبلور الفكرة العام الفائت بإيجاد كتيبة مشتركة من جميع الفصائل ولا تتبع لفصيل دون الآخر،

وتدعم من أبناء البلدة والفصائل مجتمعة، وذلك للقيام بالدور الأمني إضافة لفض النزاعات بين الفصائل حين وقوعها، دون أن تحسب على أي من طرفي النزاع.

ويضيف القاضي أن "الكتيبة الأمنية لم تكن مطلباً للجناح العسكري فقط، إنما كان لوجهاء بلدات القلمون وأصحاب القرار فيها الدور البارز في إنشائها وتوفير القبول الشعبي لها، وذلك لأنهم وجدوا فيها الحل الأمثل للفراغ الأمني في مدنها بعد ازدياد عمليات السطو المسلح على محلات التجار، وكثرة انتشار السلاح العشوائي داخل المدينة".

ويشير القاضي إلى أن انجازات الكتيبة في الفترة الأخيرة، والتي تجسدت بكشف أكثر من 475 حالة سرقة، وفض معظم النزاعات والمشاكل بين عوائل المنطقة، إضافة لتفكيك أكثر من سيارة مفخخة في بلدات الضمير والرحبية كانت معدة للتفجير في أماكن عامة، واكتشاف أكثر من لصاقة متفجرة معدة لاغتيال قادة عسكريين، أعطاهما دعماً شعبياً وعسكرياً أكبر لمباشرة عملها وإنجاز مهامها.

التاجر أبو خالد أكد لـ "الخليج أونلاين" أن حياتهم التجارية اختلفت كلياً منذ بدء مزاولة الكتيبة مهامها داخل بلدة الضمير، فقد باتوا يستطيعون البقاء في محلاتهم لأوقات متأخرة من الليل إضافة إلى تجرّئهم على جلب الكثير من المواد التجارية التي يتاجرون بها دون الخوف من سرقتها بعد انتشار الدوريات الليلية للكتيبة في الأسواق، وذلك ما لم يجدوه لفترة طويلة منذ تحرر المدينة حتى بدء عمل الكتيبة 582.

ويضيف أبو خالد: "هذا الأمن الذي سرى في البلدة بسبب جهود الكتيبة جعل لها قبولاً واسعاً بين الوسط التجاري والمدني، ما دفعهم لدعمها مادياً ومعنوياً لتستكمل عملها وتطوره؛ وهو ما سينعكس إيجابياً على أعمالهم وتجارته اليومية".

من جهته، أكد قائد الكتيبة الأمنية الوليدة، أبو بلال غزال، أن كتيبته لا تتبع لأي فصيل عسكري، إنما تعتبر "أداة تنفيذية وتحت أمر الهيئة الشرعية في القلمون الشرقي، والتي تعتبر أعلى سلطة تشريعية هناك، والسلطة المخولة بفض النزاعات، والنطق بالأحكام في حال حصول اعتداءات مدنية وعسكرية".

وأوضح غزال، في تصريح لـ "الخليج أونلاين"، أن الكتيبة تستمد دعمها بشكل أساسي من تجار ومدنيي القلمون، إضافة للدعم اللوجستي من الفصائل التي تعترف بشرعيتها.

أما إدارياً، فيشير غزال إلى أن عدد عناصر الكتيبة الأمنية يتفاوت تبعاً لدعم الفصائل لها بالعناصر، ليكون بين 50 و125 عنصراً بين إداري وعسكري، بعضهم مفرغ بالكامل للكتيبة، والبعض يمثل مساندة حسب الحاجة من الفصائل العسكرية.

وحول قدرة الكتيبة الأمنية على القيام بمهامها عبر استخدام القوة، أشار قائد الكتيبة أبو بلال غزال، إلى أنها قامت بتنفيذ أكثر من حكم قصاص بحق مجرمين قاموا بارتكاب جرائم مدنية في بلدات القلمون، إضافة لمقدرتها في حل معظم نزاعات الفصائل في القلمون الشرقي، والتي كان آخرها وأضخمها الاقتتال بين لواء تحرير الشام وجيش الإسلام، حيث كان للكتيبة دور كبير في تخفيف التوتر ووقف الاشتباك بين الطرفين.